Citizens Electoral Council of Australia

المكتب الرئيسي: 595 Sydney Road, Coburg, Vic, 3058
العنوان البريدي: PO Box 376, Coburg, vic, 3058
الهاتف: 03-9354-0544 فاكس: 03-9354-0166
البريد الإلكتروني: cec@cecaust.com.au الموقع على الانترنيت: www.cecaust.com.au

28 November, 2002

رسالة رئاسية بمناسبة عيد الشكر
بقلم ليندن لاروش

انظروا سنتين إلى الأمام، إلى يوم أفضل، 25 نوفمبر 2004، عندها إذا كنتم فعلا محظوظين، سأكون قد انتخبت رئيسا للولايات المتحدة الامريكية، حينها سأبعث رسالة عيد شكر إلى الرئيس الخارج من البيت الأبيض جورج دبليو بوش. القضية الوحيدة المطروحة للنقاش للوصول إلى تلك النتيجة هي: أي حزب من الأحزاب الحالية سيبقى موجودا إلى ذلك الوقت لكي يرشحني للمنصب؟

ليس من المحتمل أن يكون هنالك حزب واحد من الأحزاب الحالية في أي بلد في الأمريكتين (ربما باستثناء حزب PRI في المكسيك) موجودا كحزب سياسي رئيسي بعد سنتين من الآن. هنالك حقيقتان واضحتان عن الوضع في الولايات المتحدة. أولاهما هي أنني سيمكن انتخابي كصدى لرسالة الحزب الديمقراطي في عهد الرئيس فرانكلن روزفيلت، وكممثل لتراث الرئيس أبراهام لينكلن. ثانيتهما هي أنه ليس هنالك أي حزب من الأحزاب الأمريكية، لا كبيرها ولا صغيرها، مؤهل حاليا لحمل تلك الرسالة وذلك التراث. كما يسود وضع مماثل فيه مفارقة بين الأحزاب الرئيسية في باقي دول الأمريكتين وأوربا. في الواقع، إذا لم يتخلى الحزب الديمقراطي قريبا من "طريقه الوسط" فإنه من المحتمل جدا أن ينهار خلال السنة القادمة.

كما قال السيناتور تيد كيندي قبل عدة سنوات "البلد ليست بحاجة إلى حزبين جمهوريين"، وهذه حقيقة يبدو أن ابن أخ كيندي تناساها مؤخرا أثناء حملته الانتخابية لمنصب حاكم ماريلاند. إنها مفارقة ينبغي علينا وعلى رسامي الكاريكاتير السياسي العالميين أن نتعامل معها بروح دعابة جيدة. ينبغي التعامل دائما مع المصائب الكبرى التي جلبها العالم على نفسه اليوم بهذه الطريقة، بحيث ندع لحظات الضحك تخفف وتطرد لحظات الظلمة. ليس هنالك بالكاد في أوربا أو الأمريكتين اليوم أي حزب سياسي كبير يستحق أي اهتمام حين يتعلق الأمر بالتعامل مع القضايا المصيرية التي تمر علينا كل يوم.

إن عدة عقود من الانحطاط الأخلاقي والفكري للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة واوربا الغربية تكمن وراء حالة العجز الشاملة المخزية التي تعاني منها الأحزاب الكبرى لهذه البلدان في التعامل بشكل فعال مع القضيتين الأكثر خطورة في العامين الماضيين. أولى هاتين القضيتين هي مسيرة الاندفاع التي تقودها الولايات المتحدة نحو حالة حرب عالمية دينية شبه أبدية تحض عليها أصوات الداعين إلى عقيدة صراع الحضارات من أمثال بيرنارد لويس وزبيجنيو بريجنسكي وصامويل هنتنجتون. القضية الثانية هي الانهيار الاقتصادي المتسارع للنظام المالي والنقدي العالمي المتعفن إلى أبعد الحدود. هنالك حالات استثنائية متفرقة لهذه القاعدة ظهرت مثلا أثناء حملة الانتخابات في ألمانيا التي قادها المستشار جيرهارد شرودر مؤخرا، ومن إيطاليا حينما دعم البرلمان الإيطالي فكرة عقد اتفاقية بريتون وودز نقدية جديدة في العالم. لكن حتى هذه التطورات كانت حالات استثنائية متفرقة ليس إلا.

كان ينبغي عليكم جميعا أن تتوقعوا حدوث ذلك. سأوضح هذه المسألة.

"مثل طاس حساء"

إن حالة الإفلاس التي تعيشها أنظمة الأحزاب الكبرى هي ليست تصادفا استطراديا، بل انعكاس لعملية تعفن أخلاقية وفكرية منظمة كانت هي النمط السائد في عالم السياسة في الولايات المتحدة وأروبا واليابان وأماكن أخرى منذ تراكم مؤثرات عملية اغتيال الرئيس جون كينيدي وشن الحرب في الهند الصينية بشكل رسمي في الأعوام 1964-1972. الخاصية المميزة للانحطاط الأخلاقي الذي انتشر أيضا بعد تطورات مشابهة في الأعوام 1971-1982 عبر الأمريكتين، كانت تحول تأثير القوى الكبرى الناطقة بالإنجليزية، وهي عملية تحول وابتعاد عن التزامها الثقافي بخصائص اجتماعية وثقافية داخلية لمجتمع انتاجي إلى النمط المنحط أخلاقيا من انماط المجتمع ذو النزعة الامبريالية "ما بعد الصناعية" "المجتمع الاستهلاكي". وتقمصت الأحزاب الكبرى في تلك الأمم الخصائص التي تم تعميمها عبر ذلك التحول السفلي للأخلاق.

هذا العفن المتمثل بالتفسخ الأخلاقي والاقتصادي "مابعد الصناعي" نشر جراثيمه في الوعي الجماعي للثقافة الشعبية والرأي العام السياسي. هكذا نشرت الأحزاب السياسية فسادها في الرأي العام، وهكذا أجبر الرأي العام الفاسد بدوره الأحزاب السياسية الكبرى إلى الهبوط إلى أعماق جديدة من التفسخ الأخلاقي والفكري.

والآن استنفذت موجة الانحطاط الطويلة، التي انطلقت من الولايات المتحدة وبريطانيا هارولد ولسون في منتصف الستينات، دورتها. وما الهبوط الاقتصادي إلا العلامة الأبرز على حضارة تحتفل بقرب نهايتها مثلما كان الملك بلشصر يحتفل عندما جاءت ضربة القدر التي قضت عليه كما يروى في الكتاب المقدس. إن السياسة النقدية التي تتسيد الممارسات "مابعد الصناعية والاستهلاكية" قد استخدمت الجنون المتمثل بتزايد رأس المال المبني على أساس نسب عوائد الأسعار قد دفعت بقيم الأصول المالية إلى ما وراء الكون الحقيقي، بينما كانت الأصول المادية الفيزياوية الحقيقية تشهد حالة انهيار متسارع.

لقد حلت نهاية النظام النقدي والمالي المحتومة، لكن رؤية الأحزاب السياسية للرأي العام تحملها على الدفاع عن هذا النظام النقدي بالطرق التي تسمى "التقشف المالي" التي تؤدي إلى تسارع عملية تدمير القاعدة المادية التي يعتمد عليها الوجود البشري. تبدو الأحزاب السياسية وكأنها باعت نفسها مقابل "طاس حساء". لذلك، طالما تمسكت الأحزاب بقيمها هذه فإنها ستكون أقل من معدومة الفائدة للتعامل مع أزمات عصرنا هذا.

قضية العراق

سيكون من قبيل المبالغة الخرقاء أن نفترض أن احتمال نشوب الحرب ضد العراق لم يعد موجودا. لقد تم مؤقتا اعتراض محاولات الأشخاص المجانين في الإدارة الأمريكية المرتبطين بتشيني ورامسفيلد و ولفويتز وبيرل، لكن هؤلاء "الثعالب" لا يزالون يعيثون فسادا في قفص الدجاج. على هذا الأساس لا زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الشأن.

مع ذلك يمكن القول أنه تم حاليا حرف مسار خطر اندلاع حرب جنونية. في هذه النقطة بالذات كانت الأحزاب السياسية وبالذات كل واحد من الأحزاب الأمريكية انتكاسة أخلاقية تعيسة أكبر من الأخرى. فميل القرار السياسي نحو مزيد من التعقل من داخل الولايات المتحدة الأمريكية جاء بشكل رئيسي من خلال مؤسسات (ما يعنيه لاروش هنا ليس بالضرورة مؤسسات رسمية بل جهات موجودة داخل الأجهزة الرسمية الدولة أو خارج الدولة أو أشخاص ذوي تأثير موجودين بصفة رسمية او غير رسمية في الوسط السياسي المحيط بالرئاسة) مرتبطة بشكل ظاهر أو باطن بالرئاسة الأمريكية.

إن خطر الحرب متداخل إلى حد لا يقبل الفصل مع الأزمة الاقتصادية والمالية النقدية العالمية. إذا أمكن إحباط حرب شاملة في الشرق الأوسط إلى ما بعد شهر فبراير 2003، فإن الفشل في محاولة إطلاق برنامج انتعاش اقتصادي مشابه لبرنامج فرانكلن روزفيلت مضاد للتقشف سيعني أن قضية الحرب الشاملة ستعود لتحتل الموقع الأول على طاولة السياسة الأمريكية بحلول نهاية 2003.

إننا نشهد مرحلة من الوضع العالمي مشابهة لمرحلة 1929-1933 لكنها الآن أخطر بكثير من سابقتها. إذا استمرت ما تسمى بالمؤسسات الديمقراطية في حالة الانحطاط التي تعيشها الأحزاب السياسية الأمريكية اليوم والتي برهنت عليها تصرفات هذه الأحزاب في العامين الماضيين وخاصة خلال العام الماضي، فإن الاحتمال المؤكد هو أن الطريق الذي ستنتهجه الأحداث العالمية هو طريق الانهيار الاقتصادي ونوع من أنواع الحروب المشابهة للحروب الدينية في أوربا في الحقبة من عام 1511 إلى 1648 أو أسوء من ذلك "العصر المظلم الجديد" الذي حل في القرن الرابع عشر. وحتى يتكون لدى الناس انطباع حقيقي لخطورة المرحلة الحالية يجدر بهم أن يدرسوا من جديد تاريخ الأحداث التي وقعت في حكومة وايمار الألمانية في المدة من انهيار حكومة مولر إلى تنصيب هتلر في 30 يناير 1933 كمستشار لألمانيا.

إن فشل الأحزاب السياسية الألمانية أدى إلى تعيين حكومات وزارية (أي بدون صلاحيات). وعندما فشل جنرالات ألمانيا في منع تعيين هتلر أثناء الأحداث التي وقعت من 28 إلى 30 فبراير 1933، أصبحت فضاعات هتلر والحرب العالمية الثانية أمرا محتوما.

علينا اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية أن نشعر بالامتنان للتدخل الذي قامت به المؤسسات التي وضعت فيها ثقتي مؤخرا في القضايا المهمة. مع ذلك، لن يكون هناك مخرج ممكن الكساد الاقتصادي العالمي بدون تطبيق قوانين تلغي جميع الإصلاحات المتخذة بين عام 1970 و 2000 في الشؤون الاقتصادية والنقدية والمالية. هذا يتطلب قوانين يسنها الكونجرس والولايات الفيدرالية تكون قابلة للتطبيق. وسن وتطبيق مثل هذه القوانين بوسائل متوافقة مع دستورنا يتطلب وجود أحزاب سياسية. وعلينا أن نخلق تلك التشكيلة السياسية عن طريق عملية إعادة تجمع ذات هدف ورسالة مكونة من العناصر التي يمكن انتشالها من نظام الأحزاب الفاشل حاليا.

ليس معروف الآن كيف يجب أن تكون المجموعة المشكلة من جديد. لكن ينبغي أن تكون الخطوة الأولى بذل جهد حثيث لتجميع بعض العناصر من الحزبين خلف مهمات محددة. لقد لعبت دورا رائدا في تحديد برنامج إعمار يسمى أحيانا "مشروع تي في إي العملاق" (Super Tennessee Valley Authority) لبناء البنية التحتية الأساسية لإنعاش اقتصادنا القومي المنهار. لكن هذا البرنامج يحتاج إلى شرط واحد وهو عملية تنظيف للأرضية بواسطة قانون عام واحد مطروح بلغة بسيطة ينص على مايلي: أ) أننا نشهد حالة طوارئ قاتلة متمثلة بحالة انهيار اقتصادي مادي على المستوى القومي، الذي لا يمكن التعامل معه بإجراءات تقشف مالي لأن ذلك سيكون ذو مردود عكسي. ب) أن ينص على أن القوانين المعمول بها والتي تعيق برامج انتعاش اقتصادي مثل البرامج المطبقة من عام 1933 إلى 1964، يجب تعليقها طيلة فترة حالة الطوارئ الاقتصادية القومية.

إن دوري الشخصي في مثل هذه الإجراءات فريد من نوعه ولا يمكن الاستغناء عنه. إن على الأحزاب السياسية المؤهلة للبقاء أن تبرز من عملية إعادة بناء. لهذا الغرض فإن حملة انتخابي حاليا لا يمكن الاستغناء عنها.

إن ما سينتج عن هذه المبادرة أيا كان، سيحدد سياسات المستقبل وتركيبة أحزاب هذه الأمة.

كما رأى ماثيو كاري قبل زمن طويل أن العفن في نظامنا الحزبي هو ليس مجرد بضع تفاحات متعفنة في البرميل، بل أن العفن يكمن في البرميل ذاته.

لذا أتمنى لكم قضاء عيد شكر سعيد، ولنأمل أن يأتي عيد الميلاد.

***